الدورة التدريبية: نظام الأحوال الشخصية والتركات: دليل الممارسين المحترفين (الدليل الشامل)



09 - 13 نوفمبر 2026

فيينا

5800 € (للشخص الواحد)

Ref: #LEG6031_319121

مقدمة الدورة التدريبية / لمحة عامة:

يقدم BIG BEN Training Center هذه الدورة التدريبية المتخصصة والشاملة التي تغوص في أعماق نظام الأحوال الشخصية والتركات، مقدمةً دليلاً متكاملاً للممارسين المحترفين. يتناول هذا النظام مجموعة واسعة من القضايا القانونية التي تمس حياة الأفراد بشكل مباشر، بدءًا من الزواج والطلاق والحضانة والنفقة، وصولاً إلى مسائل الميراث والوصية والوقف. تُعد هذه الدورة ضرورية لأي شخص يسعى لتعميق فهمه للقوانين المنظمة لهذه المجالات الحيوية، سواء كانوا محامين، قضاة، مستشارين قانونيين، باحثين، أو حتى أفراد يرغبون في فهم حقوقهم وواجباتهم. تعتمد الدورة على أحدث التفسيرات القضائية وأفضل الممارسات المتبعة، مع التركيز على الجوانب العملية والتطبيقية. نسعى من خلالها إلى تزويد المشاركين بالمعرفة اللازمة والمهارات التحليلية لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين المعمول بها في مسائل الأحوال الشخصية والتركات بكفاءة واقتدار. يبرز الدكتور ج. أ. جوليوس (Dr. J. A. Jolowicz)، بصفته أحد أبرز الأكاديميين في مجال القانون، في مناقشات القانون المقارن، وتقدم هذه الدورة رؤى متعمقة ومبنية على أساس علمي راسخ، مما يضمن تزويد المتدربين بفهم شامل للمفاهيم والمصطلحات الدقيقة المتعلقة بنظام الأحوال الشخصية والتركات.

الفئات المستهدفة / هذه الدورة التدريبية مناسبة لـ:

- المحامون والمستشارون القانونيون المتخصصون في قضايا الأحوال الشخصية والتركات.
- القضاة وأعضاء النيابة العامة.
- الباحثون والأكاديميون في مجال القانون والشريعة.
- الموثقون ومأذونو الأنكحة.
- الموظفون في الدوائر الحكومية ذات الصلة مثل محاكم الأحوال الشخصية ووزارات العدل.
- طلبة كليات الشريعة والقانون.
- الأفراد المهتمون بفهم حقوقهم وواجباتهم في مسائل الأحوال الشخصية والتركات.

القطاعات والصناعات المستهدفة:

- القطاع القانوني والقضائي.
- القطاع الحكومي والجهات التنظيمية.
- المؤسسات التعليمية والبحثية.
- قطاع الخدمات الشرعية والقانونية.
- الجهات التي تتعامل مع التركات والأوقاف.
- الهيئات الحكومية وما في حكمها، مثل وزارات العدل والمحاكم الشرعية.

الأقسام المؤسسية المستهدفة:

- الإدارات القانونية في الشركات والمؤسسات.
- أقسام الشؤون القانونية في الجهات الحكومية.
- إدارات الموارد البشرية فيما يتعلق بقوانين العمل والأحوال الشخصية.
- مراكز البحوث والدراسات القانونية.
- المكاتب الاستشارية القانونية.
- الأقسام المختصة في تنظيم التركات والأوقاف.

أهداف الدورة التدريبية:

بنهاية هذه الدورة التدريبية، سيكون المتدرب قد أتقن المهارات التالية:

- فهم عميق للمفاهيم الأساسية لنظام الأحوال الشخصية والتركات.
- تحليل دقيق لأحكام الزواج والطلاق وتطبيقاتها العملية.
- استيعاب شامل لقضايا الحضانة والنفقة ورؤية الأولاد..
- معرفة واسعة بقواعد الميراث، وتوزيع التركات، وفق الشريعة، والقانون.
- القدرة على صياغة الوصايا والوقفيات بشكل قانوني سليم.
- تطبيق الإجراءات القضائية المتعلقة بقضايا الأحوال الشخصية.
- مهارة حل النزاعات الأسرية والتركات.
- التعامل مع الإشكاليات القانونية المعقدة في هذا المجال.
- تحديد الشروط والأركان الأساسية لعقود الزواج والطلاق.
- فهم الأحكام المتعلقة بالخطبة وآثارها القانونية.
- تمييز أنواع الطلاق وأحكامه الشرعية والقانونية.
- تحديد حقوق الزوجين بعد الطلاق وخلال فترة العدة.
- استيعاب مفاهيم النسب والإقرار به وإنكاره.
- فهم شروط الحضانة وأنواعها وأحكامها.
- تحديد مستحقي النفقة وتقديرها وآلية المطالبة بها.
- التعامل مع قضايا الوصية وتنفيذها وتقييم صحتها.
- إدارة مسائل الوقف، وإنشائه، وإدارته، وإنهاءه.
- تطبيق أسس القسمة في التركات بين الورثة.
- معرفة طرق إثبات الزواج، والطلاق، والنسب، والوفاة.

- تحديد آليات تسوية النزاعات الأسرية البديلة مثل الصلح والتحكيم.
- تطوير مهارات البحث القانوني في نصوص الأحوال الشخصية والتركات.
- التحليل النقدي لأحكام القضاء في قضايا الأحوال الشخصية والتركات.
- القدرة على تقديم الاستشارات القانونية في هذا المجال.
- فهم دور المحاكم الشرعية في تطبيق أحكام الأحوال الشخصية.
- معرفة أحدث التعديلات والتشريعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والتركات.
- التعامل مع قضايا الأحوال الشخصية التي تتجاوز الحدود الوطنية.

منهجية الدورة التدريبية:

تعتمد منهجية BIG BEN Training Center في هذه الدورة التدريبية على مقاربة شاملة ومتكاملة تجمع بين النظرية والتطبيق لضمان أقصى استفادة للمشاركين. تبدأ كل وحدة بمقدمة نظرية تشرح المفاهيم والمصطلحات الأساسية، يليها تحليل مفصل للنصوص القانونية والشرعية ذات الصلة. نولي اهتمامًا خاصًا لدراسات الحالة الواقعية، حيث يتم تقديم سيناريوهات حقيقية لمناقشتها وتحليلها جماعيًا، مما يتيح للمشاركين تطبيق المعرفة المكتسبة في سياقات عملية. يتم تشجيع العمل الجماعي من خلال أنشطة تفاعلية وورش عمل مصغرة، حيث يتعاون المشاركون في حل المشكلات وتقديم الحلول القانونية. يتم توفير جلسات تفاعلية مكثفة تتيح طرح الأسئلة والنقاش المفتوح مع المدربين الخبراء، مما يعزز الفهم العميق للمفاهيم المعقدة. كما يتم تقديم تغذية راجعة بناءة ومستمرة على أداء المشاركين، سواء كان ذلك من خلال التقييمات الفردية أو المناقشات الجماعية. يتم استخدام أساليب تدريس حديثة ومحفزة تضمن تفاعل المشاركين واندماجهم الكامل في العملية التعليمية. تركز المنهجية على تطوير المهارات التحليلية والنقدية، وتأهيل المشاركين للتعامل مع التحديات القانونية المعاصرة في مجال الأحوال الشخصية والتركات بفعالية واقتدار. نضمن أن تكون جميع المواد التعليمية محدثة وتتماشى مع أحدث التطورات القضائية والتشريعية في نظام الأحوال الشخصية والتركات.

خريطة المحتوى التدريبي (محاور الدورة التدريبية):

الوحدة الأولى: أسس نظام الأحوال الشخصية والتركات ومفاهيمه الأولية.

- مقدمة شاملة لنظام الأحوال الشخصية والتركات.
- مفهوم الأسرة وأهميتها في الشريعة والقانون.
- مصادر أحكام الأحوال الشخصية والتركات.
- المصطلحات والمفاهيم الأساسية في الأحوال الشخصية.
- مبادئ الميراث في الإسلام.
- علاقة الأحوال الشخصية بالقوانين الأخرى.
- التطور التاريخي لنظام الأحوال الشخصية والتركات.

الوحدة الثانية: الزواج والطلاق: أحكام وشروط.

- أركان وشروط عقد الزواج.
- أنواع الزواج وأحكامها الشرعية.
- الخطبة وأحكامها وآثارها القانونية.
- مقدمات الزواج ومؤجلاته.
- الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين.
- أسباب انحلال عقد الزواج.
- أنواع الطلاق وأحكامه الشرعية والقانونية.
- الخلع والتفريق القضائي.
- آثار الطلاق على الزوجين والأولاد.

الوحدة الثالثة: قضايا الحضانة والنفقة والنسب.

- مفهوم الحضانة وشروطها.
- النفقة أنواعها وتقديرها وطرق المطالبة بها.
- حضانة الأولاد وحقوق الرؤية والزيارة.
- النسب وإثباته ونفيه.
- الإقرار بالنسب وإنكاره.
- حضانة الأولاد بعد الطلاق.
- الولاية على القاصرين وأموالهم.

الوحدة الرابعة: الميراث والوصية والوقف: أحكام وتطبيقات.

- مبادئ الميراث وأركانه وشروطه.
- أصحاب الفروض والعصبات وذوي الأرحام.
- الحجب والعول والرد.
- الوصية أنواعها وشروطها وأحكامها.
- الوقف وأحكامه وأنواعه وإدارته.
- قسمة التركات وإجراءاتها.
- قضايا الوصية الواجبة.
- المنازعات المتعلقة بالتركات والوصايا.

الوحدة الخامسة: الإجراءات القضائية وتسوية المنازعات.

- الاختصاص القضائي في قضايا الأحوال الشخصية والتركات.
- إجراءات رفع الدعاوى وإثباتها.
- طرق الإثبات في قضايا الأحوال الشخصية.
- الصلح والتحكيم في المنازعات الأسرية.
- تنفيذ الأحكام القضائية في الأحوال الشخصية.
- التحديات المعاصرة في نظام الأحوال الشخصية والتركات.
- دراسات حالة عملية.

الأسئلة المتكررة:

ما هي المؤهلات أو المتطلبات اللازمة للمشاركين قبل التسجيل في الدورة؟

لا توجد شروط مسبقة.

كم تستغرق مدة الجلسة اليومية، وما هو العدد الإجمالي لساعات الدورة التدريبية؟

تمتد هذه الدورة التدريبية على مدار خمسة أيام، بمعدل يومي يتراوح بين 4 إلى 5 ساعات، تشمل فترات راحة وأنشطة تفاعلية، ليصل إجمالي المدة إلى 20-25 ساعة تدريبية.

سؤال للتأمل:

كيف يمكن للمبادئ القانونية والتفسيرات الفقهية المستقرة في نظام الأحوال الشخصية أن تتكيف مع التغيرات الاجتماعية المتسارعة، مع الحفاظ على جوهر العدالة والإنصاف؟

ما الذي يميز هذه الدورة عن غيرها من الدورات؟

تتميز هذه الدورة التدريبية بكونها دليلًا شاملاً للممارسين المحترفين في نظام الأحوال الشخصية والتركات، مقدمة رؤى عميقة تتجاوز مجرد سرد النصوص القانونية. نركز على الجوانب التطبيقية من خلال تحليل معمق لدراسات الحالة الواقعية، مما يمكن المشاركين من التعامل مع التحديات القانونية المعقدة بفعالية. بدلاً من التركيز على الأدوات التقنية، تنغمس الدورة في الفروق الدقيقة للمفاهيم القانونية، مستعرضة الأمثلة العملية من واقع القضاء والاجتهاد الفقهي. نعتمد على منهجية تدريبية تفاعلية تشمل ورش عمل ومناقشات جماعية، مما يتيح تبادل الخبرات والمعارف بين المشاركين. يضمن المحتوى الأكاديمي الدقيق، المستمد من مصادر موثوقة ومراجعات قضائية حديثة، أن يكتسب المتدربون فهمًا شاملاً للموضوع. نسعى لتطوير مهارات التحليل النقدي وصياغة الحلول القانونية، مما يجعل خريجي هذه الدورة مؤهلين للتعامل مع قضايا الأحوال الشخصية والتركات بمهنية عالية وتميز. تقدم الدورة منظورًا شاملًا يجمع بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، مما يثري فهم المشاركين ويعمق قدراتهم على تقديم استشارات وحلول قانونية متوازنة.